

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ١٠٨٥٠ لسنة ٢٠١٥

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري والتوثيق والقوانين المعدلة له :

وعلى اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري والقرارات الوزارية المعدلة له :

وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق والقوانين المعدلة له :

وعلى اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق والقرارات الوزارية المعدلة لها :

وعلى القرار الوزاري الصادر في ١٩٤٨/٩/١ بإنشاء فرع توثيق المنشآة التابع لمكتب الشهر العقاري والتوثيق بسوهاج :

وعلى القرار الوزاري رقم (١٥٨) الصادر بتاريخ ١٩٦٤/٦/٤ بإنشاء مأمورية للشهر العقاري بالمنشأة - التابع لمكتب الشهر العقاري والتوثيق بسوهاج :

وعلى مذكرة رئيس قطاع الشهر العقاري والتوثيق المؤرخة ٢٠١٥/١١/٢٣ :

قرر :

(المادة الأولى)

ضم ودمج مأمورية الشهر العقاري بالمنشأة مع فرع توثيق المنشآة بمكتب الشهر العقاري والتوثيق بسوهاج تحت مسمى «مأمورية الشهر العقاري والتوثيق بالمنشأة» ، ويشمل اختصاصها المحدود الإدارية لمركز شرطة المنشآة شهراً وتوثيقاً ، وتتبع مكتب الشهر العقاري والتوثيق بسوهاج - محافظة سوهاج .

(المادة الثانية)

يلغى كل ما يخالف ذلك من قرارات .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الواقع المصرية ، ويُعمل به اعتباراً من ٢٠١٦/٢/١٥

صدر في ٢٠١٥/١٢/٢٨

وزير العدل

المستشار / أحمد الزند